الصباح الاقتصادية

AL-SABAH

www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة الرابعة عشرة | 5 يناير 2022 م | 2 جمادى الآخرة 1443 هـ | الأربعاء | No. 4167

400 ألف برميل شهريا بداية من شهر فبراير

اجتماع «أوبك +» يقر إبقاء سياسة إنتاج النفط دون تغيير

أكد الأمير عبدالعزيز بن سلمان، وزير الطاقة السعودي، انتهاء أطول اجتماع لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وروسيا وحلفائها، المجموعة التي تعرف باسم أوبك+، أمس الثلاثاء، وهو الاجتماع الثالث والعشرون والمفتوح منذ 2 ديسمبر الماضي لمتابعة تأثير أوميكرون على أسواق النفط.

واتفق أعضاء "أوبك+" اتفقوا إبقاء سياسة إنتاج النفط دون تغيير، وذلك بزيادة الإنتاج بواقع 400 ألف برميل يوميا في فبراير بحسب الاتفاق.

وكان من المتوقع أن يلتزم كبار المنتجين بخطط زيادة الإمدادات بالمقدار المتفق عليه وهو 400 ألف برميل شهريا، في وقت لم يؤد ارتفاع الإصابات بكوفيد 19- إلى عمليات إغلاق في أكبر الدول المستهلكة للوقود حتى الآن.

وقالت ثلاثة مصادر في أوبك+ ، إن من المرجح أن تلتزم المنظمة بخطتها لزيادة الإنتاج في فبراير.

وأظهر تقرير فني أن أوبك+ تتوقع أن يكون التأثير على سوق النفط من متغير فيروس كورونا أوميكرون خفيفا ومؤقتا، مما يبقي الباب مفتوحًا أمام زيادة أخرى في الإنتاج.

وقال تقرير اللجنة الفنية المشتركة (JTC): "من المتوقع أن يكون تأثير متغير أوميكرون الجديد خفيفًا وقصير الأجل، حيث يصبح العالم مجهزًا بشكل أفضل لإدارة كوفيد19- والتحديات ذات الصلة".

وتابع التقرير: "هذا بالإضافة إلى النظرة الاقتصادية الثابتة في كل من الاقتصادات المتقدمة والصاعدة".وقالت لجنة المراقبة الوزارية المشتركة لمجموعة أوبك بلس (JMMC) أمس الثلاثاء، إن سوق النفط حاليا في «حالة توازن»، وأضافت أنه من المتوقع أن ينتقل إلى فائض في الربع الأول من عام 2022.

ورفعت أوبك بلس ، التي تضم منتجين من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) مع آخرين من بينهم روسيا ، هدفها للإنتاج شهريًا منذ أغسطس بمقدار 400 ألف برميل يوميًا.

وحثت الولايات المتحدة المجموعة على ضخ مزيد من الخام للمساعدة في تعافي الاقتصاد العالمي من الوباء وتهدئة الأسعار مع تداولها بالقرب من 80 دولارًا للبرميل. لكن المجموعة قالت إن السوق متوازنة ولا تتطلب أي نفط إضافي.

تعمل أوبك بلس على إلغاء تخفيضات الإنتاج القياسية البالغة 10 ملايين برميل يوميًا والتي تم إجراؤها في عام 2020 مع تعافي الطلب والأسعار من الركود الناجم عن الوباء. في العام الماضي ، ارتفع خام برنت بنسبة 50٪ وصعد حتى الآن في عام 2022 ، متداولاً فوق 79 دولارًا أمس الثلاثاء.

وستشهد الخطط الحالية أن ترفع أوبك + الهدف مرة أخرى بمقدار 400 ألف برميل يوميا لشهر فبراير ، مما يترك نحو ثلاثة ملايين برميل يوميا من التخفيضات بحلول سبتمبر أيلول تماشيا مع اتفاق تم التوصل إليه في يوليو تموز الماضي.

وفي تقرير تقني اطلعت عليه رويترز يوم الأحد قللت أوبك + من أهمية التأثير على الطلب من متغير أوميكرون قائلة إنه سيكون «معتدلا وقصير الأجل» وإنه متفائل بشأن الآفاق الاقتصادية.

وقال تقرير اللجنة الفنية المشتركة «هذا بالإضافة إلى النظرة الاقتصادية الثابتة في كل من الاقتصادات المتقدمة والصاعدة». بينما زادت أوبك بلس هدف إنتاجها كل شهر ، تأخر الإنتاج الفعلي حيث يعاني بعض الأعضاء من قيود القدرة.

اجتماع "أوبك +" يرفض تغيير خطته الإستراتيجية

قالت وكالة الطاقة الدولية الشهر الماضي إن منتجي أوبك + أخطوا أهدافهم بواقع 730 ألف برميل يوميا في أكتوبر تشرين الأول و 650 ألف برميل يوميا في نوفمبر.

من جانبها وسعت عقود النفط الآجلة مكاسبها، ليرتفع خام برنت القياسي العالمي، فوق 80 دولاراً للبرميل في أعلى مستوى له منذ نوفمبر.يأتي الارتفاع عقب انتهاء أطول اجتماع لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وروسيا وحلفائها، المجموعة التي تعرف باسم أوبك+، أمس الثلاثاء، وهو الاجتماع الثالث والعشرون والمفتوح منذ 2 ديسمبر الماضي لمتابعة تأثير أوميكرون على أسواق النفط.

اتفق أعضاء "أوبك+" على إبقاء سياسة إنتاج النفط دون تغيير، وذلك بزيادة الإنتاج بواقع 400 ألف برميل يوميا في فبراير، بحسب الاتفاق.

وواصلت أسعار النفط ارتفاعها، أمس الثلاثاء، بعد صعود تجاوز أمس 1 %، على أمل حدوث مزيد من التعافي للطلب في 2022.وارتفع خام برنت 0.44 % في التعاملات الصباحية ليصل إلى 79.32 دولار للبرميل، فيما ارتفع الخام الأميركي بنسبة 0.34 % ليصل إلى 76.34 دولار للبرميل.

وأمس الأول ارتفعت العقود الآجلة للخام الأميركي الخفيف 87 سنتا توازي 1.16 % لتبلغ عند التسوية 76.08 دولار للبرميل. ولم تكن العقود الآجلة لمزيج برنت بأقل حظا من سابقتها، إذ ارتفعت هي الأخرى 1.20 دولار توازي 1.54 % لتبلغ عند التسوية 78.98 دولار للبرميل.

«العام» يواصل الصعود و«الرئيسي» يهبط 19.02 نقطة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الثلاثاء على ارتفاع مؤشر السوق العام 22ر4 نقطة ليبلغ مستوى 42ر7055 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 06ر0 في المئة.

وتم تداول 5ر212 مليون سهم عبر 8066 صفقة نقدية بقيمة 41 مليون دينار (نحو 4ر135 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 02ر19 نقطة ليبلغ مستوى 53ر5860 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 32ر0 من خلال تداول 6ر156 مليون سهم عبر 4854 صفقة نقدية بقيمة 4ر18 مليون دينار (نحو 7ر60 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول 23ر14 نقطة ليبلغ مستوى 83ر7667 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 19ر0 من خلال تداول 9ر55 مليون سهم عبر 3212 صفقة بقيمة 5ر22 مليون دينار (نحو 3ر74 مليون دولار).

في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 1ر87 نقطة ليبلغ مستوى 67ر6094 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 03ر0 في المئة من خلال تداول 8ر123 مليون سهم عبر 2903 صفقات نقدية بقيمة 1ر15 مليون دينار (نحو 8ر49 مليون دولار).

وارتفعت سيولة البورصة أمس بنسبة 87 % لتصل إلى 41.09 مليون دينار مقابل 21.97 مليون دينار أمس الأول، كما زادت أحجام التداول بنحو 77.8 % لتصل إلى 212.55 مليون سهم مقابل 119.56 مليون سهم بجلسة الاثنين.

وسجلت مؤشرات 5 قطاعات ارتفاعاً أمس بصدارة التكنولوجيا بنمو كبير نسبته 17.65 %، بينما تراجع 7 قطاعات أخرى يتصدرها الصناعة بانخفاض معدله 0.61 %، في حين استقر قطاع الرعاية الصحية وحيداً.

وجاء سهم "الأنظمة" على رأس القائمة الخضراء للأسهم المدرجة بارتفاع كبير نسبته 17.65 % وهو المساهم الرئيسي في الصعود اللافت لقطاع التكنولوجيا، فيما تصدر سهم "تعليمية" القائمة الحمراء مُتراجعاً بحوالي 18.52 %.

وتصدر سهم "جي إف إتش" نشاط التداول بالبورصة على المستويات كافة، بكميات بلغت 85.24 مليون سهم جاءت من خلال تنفيذ 979 صفقة حققت سيولة بقيمة 8.74 مليون دينار؛ ليرتفع السهم عند الإغلاق بنسبة 2.97 %.

جلسة متباينة للبورصة

«أسواق المال» ترخص لـ«الوطني للاستثمار» بتسويق أسهم «صندوق الإجارة»

أعلنت هيئة أسواق المال الكويتية عن الترخيص لشركة الوطني للاستثمار بتسويق عدد 16 مليون سهم من أسهم صندوق الإجارة والتمويل الإسلامي الـ27 المحدود تسويقا خاصا داخل الكويت والمنشأ في جزر الكايمان.

وقالت الهيئة في بيان على موقعها الرسمي، أمس الثلاثاء، إن سعر العرض يبلغ 10 دولارات للسهم الواحد، بالإضافة إلى عمولة اكتتاب التي تبلغ 2.25% تدفع مرة واحدة عند الاكتتاب.

وأوضحت أنه سيتم طرح الأسهم التي سيتم تسويقها داخل الكويت للعملاء المحترفين فقط حسب النص الوارد في الكتاب الأول من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء الهيئة.

وبينت أن الجهات التي تتلقى طلبات الاشتراك هي شركة الوطني للاستثمار، وبنك الكويت الوطني، علماً بأن مدة رخصة التسويق سنة واحدة قابلة للتجديد سنوياً من تاريخ إصدار شهادة ترخيص الهيئة وبعد سداد الرسوم المقررة.

وأكدت الهيئة في القرار على ضرورة دفع الرسوم المقررة خلال شهر من تاريخ صدور هذا القرار، وفي حالة التخلف عن دفع الرسوم خلال المدة المحددة اعتبر القرار كأن لم يكن.

ونبهت الهيئة على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

هيئة أسواق المال

تأكيداً على دورها المجتمعي والاهتمام بالحالة الصحية للعاملين

«طلبات» تدعم سائقي شركات التوصيل بالتأمين على الحياة وضد أضرار العمل

بدر إبراهيم الغانم

الغانم: المبادرة تعكس اهتمام الشركة بمنظومة العمل وشركائها في كافة القطاعات

دعوة للشركات إلى تبني نفس المبادرة لدعم قطاع توصيل الطلبات الاستهلاكية

تأكيداً على اهتمامها المتواصل بالموارد البشرية والسعي لتوفير كافة عناصر الأمان الوظيفي لها وسعيها الدائم لتطوير وتحسين نظام بيئة الأعمال في قطاع توصيل الطلبات الاستهلاكية، أعلنت شركة طلبات الكويت، عن توفير تأمين على الحياة وتأمين ضد أضرار العمل لشبكة السائقين التي تتعامل معها من خلال شركات توصيل الطلبات الاستهلاكية بحيث يكون السائقين مؤمن عليهم ضد الحوادث والإصابات أيا كان نوع الأعمال التي يقومون بها.

وبهذه المناسبة ، قال المدير الإداري في شركة طلبات الكويت بدر إبراهيم الغانم في بيان صحافي إن هذا التوجه من قبل إدارة الشركة ينسجم مع الحرص الشديد من قبل الإدارة للاهتمام ورعاية السائقين والاهتمام بصحتهم وسلامتهم والحفاظ على حالتهم الصحية في كافة الأوقات ودعم شركائنا من الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع توصيل الطلبات الاستهلاكية.

وأوضح الغانم أن شركة طلبات الكويت تقدم دائماً مبادرات بناءة من أجل تطوير العنصر البشري ورعايته حيث تجعله قادراً على تحقيق أعلى درجات المنافسة سواءً على المستوى المحلي أو العالمي.

ولفت الغانم: أن الاهتمام بالحالة الصحية لسائقي الشركة وسائقي شركات توصيل الطلبات الاستهلاكية المتعاقدين معنا داخل أوقات العمل وخارجه هو جزء لا يتجزأ من ثقافة العمل لدى الشركة والتي تعد أحد المحفزات الإيجابية لهم لتطوير قدراتهم في كافة المجالات، مشددا على أن تلك المبادرة تأتي وفق خطط الشركة لتطوير وتحسين بيئة العمل للعاملين في قطاع توصيل الطلبات الاستهلاكية بشكل عام وشبكة سواقين طلبات بشكل خاص.

وأشار إلى أن شركة طلبات الكويت وباعتبارها رائدة في هذا العمل، فقد أخذت على عاتقها تحمل تكاليف تأمين سائقي شركائنا من شركات توصيل الطلبات الاستهلاكية ومساواتهم بسائقي الشركة الخاصين حيث أن أمنهم وسلامتهم وصحتهم هي أهم أولوياتنا.

مبادرات متنوعة

وقال الغانم: هذه المبادرة ليست الأولى من نوعها، فمنذ بداية الجائحة ونحن نستهدف العمل على تطوير وتعزيز بيئة العمل للسائقين فقد أطلقنا العديد من المبادرات والبرامج المخصصة لدعم السائقين صحيا، نفسيا وماليا حيث إن طلبات تعتبر سواقيها أبطالها الرئيسيين في تحقيق أفضل الخدمات للزبائن في مختلف مناطق الكويت.

واختتم الغانم تصريحه قائلاً: إن دعم قطاع توصيل الطلبات الاستهلاكية يمثل أهمية وضرورة كبرى للعاملين في هذا القطاع والذي يمثل ثروة وطنية داعيا الشركات الكبرى العاملة في هذا المجال إلى تبني المزيد من المبادرات المماثلة التي من شأنها دعم أصحاب الأعمال والعاملين في هذا المجال والذين لا يزالون يمرون بمرحلة التعافي من تداعيات جائحة كورونا والذي من شأنه أن ينعكس بالإيجاب على هذا القطاع الحيوي الذي يضم عشرات الآلاف من السائقين.